

بيان ممثلة جمهورية أنغولا

معالي رئيس مجلس المحافظين،

معالي المحافظين،

أصحاب السعادة والمعالي،

السيدات والسادة،

اسمحوا لي، باسم حكومتي، أن أهنيء إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية على تنظيم هذا الاجتماع حضوريا لما يحمله من أهمية بالغة لبلداننا وأقاليمنا. ونود أيضا أن نهنيء رئيس الصندوق على انفتاحه المستمر على الحوار وجهوده اللافتة لتعبئة الموارد من أجل توسيع نطاق حافظة المشروعات الممولة والمدعومة من المؤسسة، فيما نواصل جميعنا بذل جهودنا للتعاوي من أزمة جائحة كوفيد-19 وتعزيز اقتصاداتنا وقدرتنا على تنفيذ برنامجنا ناجح.

وتواصل أنغولا، من خلال برنامج جديد أعدته الحكومة التي انتخبت للتو ووافقت عليها الجمعية الوطنية قبل أسبوعين، اعتماد سياسات إنمائية لضمان الدور الحيوي لاستقرار الاقتصاد الكلي. ويعزز هذا البرنامج المؤسسات، ويزيد فعاليتها وشفافيتها، ويضمن التحول الهيكلي والإمكانات التي يوفرها القطاعان الزراعي والصناعي على امتداد سلسلة القيمة.

وهو برنامج متكامل وواسع النطاق ولا مركزي في البلديات المشمولة بخطة التدخل المتكاملة الخاصة بالبلديات، ويهدف، مع برنامج دعم الإنتاج وتنويع الصادرات واستبدال الواردات ومن خلال إشراك جميع الجهات الفاعلة، إلى تحقيق التنمية المستدامة للقطاع الإنتاجي. والغاية منه هي تحقيق التنويع الاقتصادي، من خلال زيادة الاستثمارات وتصميم أدوات قادرة على ضمان عملية النمو والتحويلات الاقتصادية، بحيث تصبح أكثر اتساقا لتوفير الأمن الغذائي والتغذوي.

ولا بد لي من أن أتوجه بالشكر إلى الصندوق على الدعم الذي قدمه بصفته شريكا لصغار المزارعين وصيادي الأسماك. وقد كوّنت جمهورية أنغولا وحكومتها انطبعا إيجابيا عن قيادة رئيس الصندوق، معالي السيد ألفرو لاريو، وإدارة الصندوق، بما في ذلك الإدارة الإقليمية، وكذلك الممثلين الجدد ومدير البرنامج. ونأمل بأن نتمكن من إنشاء آليات وديناميكيات، والحفاظ على استدامة المشروعات في ذخيرتنا، وتحسين التنسيق مع البرامج الوطنية.

وحكومة جمهورية أنغولا، بإدارة معالي السيد João Manuel Gonçalves Lourenço، عازمة على إصلاح الدولة للتكيف بصورة أفضل مع التحديات الجديدة، وتنويع الاقتصاد، وتعزيز وتحسين الصادرات غير النفطية والحكومة الإقليمية، واستبدال الواردات، ومكافحة الجوع والفقر الشديدين، واستحداث فرص عمل شمولية، لا سيما للشباب، وتوفير الأمن الغذائي والتغذوي.

وتولي أنغولا اهتماما وأولوية للزراعة الأسرية والمناطق الريفية من خلال برامج محددة تهدف إلى دعم الزراعة الأسرية وصغار المنتجين.

وتواصل الخطة الوطنية لتعزيز إنتاج الحبوب إعطاء الأولوية لإنتاج الحبوب. وفي عام 2022، تخطى إنتاج الذرة التوقعات بنسبة 16 في المائة، ولكننا نستمر في استيراد القمح والأرز والصويا، والتي لا تزال وارداتها تتخطى الإنتاج الوطني، مع عجز بنسبة 80 في المائة.

ونواصل سياسة تشجيع الإنتاج من خلال خفض سعر الفائدة، الذي لا يزال 7 في المائة، ولكن أجل الاستحقاق أصبح 15 سنة، وفترة السماح خمس سنوات.

ولدينا أيضا خطة إنتاجية في مجال الثروة الحيوانية – الخطة الوطنية للنهوض بالثروة الحيوانية وتنميتها – حتى عام 2027، لإنتاج اللحوم، والتي سنتيح لنا زيادة الإنتاج الحيواني بنحو 10 إلى 15 في المائة. ونشجع أيضا الاستثمارات الصغيرة من خلال الحوافز الضريبية والجمركية لتحفيز الإنتاج.

ترجمة مقدمة من الصندوق من باب المجاملة

وفيما يتعلق بالأسر المعيشية الزراعية، تشارك الدولة في تعزيز الإنتاج من خلال توفير البنى الأساسية عن طريق برامج الاستثمارات العامة.

وللنساء والشباب حضورهم في هذا الفرع من فروع النشاط، ويشاركون فيه بصورة أساسية من خلال الصناعة الزراعية. ولا تهمل الحكومة الأنغولية أهمية التنمية الزراعية، والثروة الحيوانية وصيد الأسماك على نطاق واسع، لذلك تواصل توجيه موارد مالية وبشرية نحو هذه القطاعات، من خلال البحث أيضا عن خيارات مؤاتية للحصول على التمويل من الشركاء الدوليين والمؤسسات المالية والمستثمرين الوطنيين والأجانب.

سيدي الرئيس،

أثرت المشروعات الأنغولية التي استفادت من الصندوق في حياة آلاف المواطنين في أنغولا، من خلال توفير الابتكار، والتنوع، وتعزيز القدرات، بالإضافة إلى الإغاثة الاقتصادية والاجتماعية.

ويمثل التعاون الوثيق والرصد من الصندوق ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة عاملين أساسيين في نجاح هذه المشروعات.

ويسهم التنسيق من جانب المكاتب الإقليمية واللامركزية بدرجة كبيرة في تحسين فعالية المشروعات ونطاق وصولها.

وترحب أنغولا بأنه سيصبح للصندوق تمثيل محلي في لواندا بعد التصديق على الاتفاق. ونحن على يقين من أن هذه المرحلة ستؤدي إلى تعزيز القدرة على الاستجابة، وزيادة إدراك الاحتياجات المحددة وتحسين التنسيق مع القطاعات الوطنية ذات الاهتمام.

وأنا على يقين من أن اللامركزية، وتعزيز القدرات، وتمويل البنى الأساسية وإعطاء الأولوية لأفريقيا – نظرا إلى إمكاناتها – سترسخ الرؤية بأننا سنتمكن، من خلال زيادة الإنتاجية والتصنيع، من دعم البرامج الأفريقية وجدول الأعمال الأفريقي، وإدماج الإنتاج الزراعي وزيادته، والتنمية والعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وخفض التبعية وتحسين مؤشرات التنمية المتكاملة.

وشكرا، سيدي رئيس مجلس المحافظين.